إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة
في الفكر الاقتصادي

أ. د. حميد عبيد عبد أ. م. د. عامر عمران المعموري

جعفر عبد الأمير الحسيني

Abstract

The multiplicity of understanding of economic freedom, caused by the multiplicity of ideological economic backgrounds, has reflected on the perception of different intellectual economic schools to the market mechanism and the role of the state in the economy. The role of the state in the economy has been a subject of ongoing debate to determine the optimal state's role in achieving efficient and practical solutions to the economic problem. This research aims to show the impact of having different perceptions of the role of the state on the level of achievements in the economic efficiency, along with presenting the nature of the relationship between the economic freedom and the economic efficiency. The research relies on assumption that the economic freedom is determined by the evolution of the objective requirements of the community which, in turn, provide the basis for determining the state's role in the economy.

مستخلص البحث:

إن تعـدد الفهـم للحريـة الاقتصـادية، النـاجم عـن تعـدد الخلفيـات الايديولوجية، قد انعكس على موقف المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة من آلية السوق ودور الدولة في الاقتصاد، وكفاءة كل منهما في تقديم حلول عملية للمشكلة الاقتصادية، الأمر الذي جعل مسألة تحديد الدور الأمثل للدولة والذي يمكن معه تحقيق الكفاءة الاقتصادية موضع جدل مستمر؛ لذا فإن أهمية البحث تكمن فيما يمكن أن يقدمه من مساهمة في فهم واستيعاب هذه الجدلية، ومن ثم فهو يهدف إلى بيان مدى تأثير هذه المواقف أو تأثرها بالمستوى المتحقق للكفاءة الاقتصادية، ومحاولة الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين كل من الحرية الاقتصادية والكفاءة. كما ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الحرية الاقتصادية التي تتحقق معها الكفاءة الاقتصادية تتحدد وفقاً لتطور المتطلبات الموضوعية للمجتمع، فهي تتغير بتغير تلك المتطلبات، وعلى أساسها يتحدد دور الدولة.

المقدمـــة

لم يكن تطور الموقف من الحرية الاقتصادية ودور الدولة - في جانبه الأكبر- إلا نتاجاً لتفاعل إفرازات الواقع الاقتصادي للمجتمعات الانسانية عبر التأريخ، ويعبر عن سعي المدارس الفكرية إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي لتحسين هذا الواقع وتجاوز سلبياته. لذا فإن تحقيق الغاية في استيعاب هذا التطـور وعلاقتـه بكفـاءة الأداء يتطلـب دراسـة وتحليـل ظـروف وطبيعـة المراحـل التـي تمخضـت عنهـا هـذه التطـورات وبالقـدر الـذي يتعلـق بهـذا الموضوع.

الواقـع أن تـأريخ هـذه المراحـل يزخـر بالمضـامين المفيـدة للتحليـل الاقتصادي والتي من شأنها أن تنعش مخيلة المتتبع في مجال تقصي حقيقة العوامل التاريخية التي نضجت مفهوم الحرية الاقتصادية بما هو عليه الآن، ومدى اسهام هذه العوامل في بلورة الموقف من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا إن المقام يسمح فقط بالإشارة السريعة لذلك.

ومما يمكن ملاحظته أن الاهتمام بقضايا الحرية الاقتصادية ودور الدولة في اقتصاد معين يرتبط ايجاباً بمستوى نضج وتعقيد علاقاته وممارساته

الاقتصادية، فبزيادة ذلك النضج والتعقيد تكون ضرورة البحث في هذا الموضوع أكثر الحاحاً. وهذا سيقودنا إلى التركيز بشكل خاص على موقف المدارس الفكرية من الحرية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الثورة الصناعية، مع عدم إغفال المرحلة السابقة لها، كونها تعدّ بمثابة الرحم الذي ولدت منه التوجهات المنادية بالحرية الاقتصادية، بيد أن سبب الاهتمام الاكبر بمرحلة ما بعد الثورة الصناعية يعود لما فرضه الواقع الجديد الذي نتج عنها من تطور في البعد الدلالي للمفاهيم الاقتصادية بما مهّد الأرضية لتأسيس علم الاقتصاد على يد **"أدم سميث"**. ومن ثم ستتم متابعة وتحليل التطور في المواقف التي اتخذت إزاء الحرية الاقتصادية وتكيفاتها المستمرة مع الواقع في المراحل اللاحقة وصولاً الى يومنا الحاضر، وبما ينسجم والهدف من البحث.

أولاً: مشكلة البحث.

هناك أكثر من فهم لمفهوم الحرية الاقتصادية، إذ أنه يرتبط بالخلفيات الايديولوجية ـ من الناحية الفكرية ـ وبمستوى الكفاءة المتحقق ـ من الناحية التطبيقية. وقد انعكس هذا التعدد في الفهم على موقف المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة من آلية السوق ودور الدولة في الاقتصاد، وكفاءة كل منهما في تقديم حلول عملية للمشكلة الاقتصادية، مما نشأ عن ذلك مشكلة في تحديد الدور الأمثل للدولة والذي يمكن معه تحقيق الكفاءة الاقتصادية. لذا يمكن صياغة مشكلة بالسؤال الآتي: ماهي الحدود المثلى للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؟ أو بتعبير آخر ما هي الحرية الاقتصادية المطلوبة لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة؟

ثانياً: أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث فيما يمكن أن يقدمه من مساهمة في فهم واستيعاب الجدلية القائمة بين بين التوجهات الفكرية الايديولوجية وإفرازاتها في الواقع الاقتصادي، والتي عملت على إنضاج مفهوم الحرية الاقتصادية وبلورة موقف المدارس الاقتصادية المختلفة من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ودوره في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحليل التطورات التي طرأت على موقف المدارس الاقتصادية المختلفة تجاه الحرية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد خلال المدة (٤٠٠ ق.م-٢٠١٤م)، ومدى تأثير هذه التطورات أو تأثرها بالمستوى المتحقق للكفاءة الاقتصادية، ومحاولة الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

رابعاً: فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الحرية الاقتصادية التي تتحقق معها الكفاءة الاقتصادية تتحدد وفقاً لتطور المتطلبات الموضوعية للمجتمع، فهي تتغير بتغير تلك المتطلبات، وعلى أساسها يتحدد دور الدولة.

خامساً: منهجية البحث.

بشكل عام سوف يتم اعتماد منهج الاستقراء للوصول إلى أهداف البحث، وذلك عبر تتبع التطورات التي طرأت على الموقف من الحرية الاقتصادية ودور الدولة خلال المدة المبحوثة، وتشخيص العوامل المؤثرة في ذلك التطور، ومن ثم محاولة التوصل إلى القواعد العامة الحاكمة له.

سادساً: هيكلية البحث.

لغرض تحقيق أهداف البحث، والتحقق من صحة الفرضية من عدمها، سيتم بحث هذا الموضوع من خلال المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً: مفهوم الحرية الاقتصادية.
ثانياً: الحرية الاقتصادية قبل الثورة الصناعية.
ثالثاً: الحرية الاقتصادية بعد الثورة الصناعية.

أولاً: مفهوم الحرية الاقتصادية:

الحرية الاقتصادية ـ حسب المذهب الاقتصادي الليبرالي ـ يراد بها ترك النشاط الاقتصادي يسير وفقاً لقوى السوق وعدم تدخل الدولة في ذلك النشاط إلا بحدود ما يلزم لضمان بيئة ملائمة لعمل تلك القوى. إذ أن المذهب الليبرالي الاقتصادي يرى "أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية

ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم"[١].

وحسب التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم العربي لعام ٢٠١٣، ذهب **معهد فريز** Fraser Institute إلى تعريف الحرية الاقتصادية بأنها "عبارة عن المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، حيث تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل التطوعي والحق في الاحتفاظ بما يملك الفرد وأمن حقوق ملكية الأفراد"[٢].

وتقوم هذه الحرية الاقتصادية على ثلاثة مبادئ رئيسة: حرية الملكية وحمايتها، وسيادة المستهلك، وحرية العمل والإنتاج. هذه المبادئ لا يقصد منها المعنى المطلق لها، بل المقيد. إذ توجد أطر قانونية واجتماعية تختلف من نظام إلى آخر تعمل على تحديد مساحة الحرية الاقتصادية المسموح بها، وعلى هذا التحديد يتوقف وجودها واستدامتها، وإلا فإن الاطلاق سيقود إلى الفوضى، ومن ثم زوالها.

هنا ينبغي التوقف عند حقيقة جوهرية تكشف عن ماهية الحرية الاقتصادية، وهي أن وجود هذه الحرية والحفاظ عليها يستلزم تقنين النشاط الاقتصادي وتنظيمه، وبالتالي فإن مصادرة بعض الحريات الاقتصادية أو تقييدها سيشكل أحد الدعامات التي تستند اليها. وهذا يقودنا إلى عدم إمكانية الاقتصار في تفسير مفهوم الحرية الاقتصادية على المعنى السلبي لها، بل يجب تضمينه الجانب الايجابي بما تفرضه طبيعة السلوك البشري، وبهذا المعنى سوف يعدّ التدخل الحكومي شرطاً ضرورياً لتحقق الحرية الاقتصادية، ومدخلاً لاستقامة المعنى الاصطلاحي لها، وليس العكس.

وتختلف الأنظمة الاقتصادية في موقفها من الحرية الاقتصادية باختلاف منطلقاتها الفكرية، والتي تصل إلى حد التناقض، الأمر الذي جعل من تحديد مجال الحرية الاقتصادية وحجم التدخل الحكومي محوراً للجدل فيما بينها والى يومنا هذا. لكن، وبنظرة مجردة إلى هذه المسألة، يلاحظ أن كل من هذه

---

١) اندريه لالاند: ***موسوعة لالاند الفلسفية***، المجلد الثاني H-Q ، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت-باريس، ٢٠٠١، ص (٧٢٥).

٢) سالم بن ناصر الإسماعيلي، وآخرون: ***الحرية الاقتصادية في الوطن العربي***- التقرير السنوي لعام ٢٠١٣- معهد فريزر، مؤسسة المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٣.

الأنظمة الاقتصادية يسعى إلى ابتكار الاسلوب الأكفأ لحل المشكلة الاقتصادية بتحديد الكيفية التي يتم فيها استخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بما يحقق أعلى مستوى ممكن من الاشباع والرفاه للمجتمع.

ولعل هذا التباين في موقف الأنظمة الاقتصادية المختلفة تجاه الحرية الاقتصادية يعود في الأساس إلى تباين الرؤى حول سبل حل المشكلة الاقتصادية، وقد يتطلب تفسير ذلك الوقوف عند الأساس الفكري التي تنطلق منه هذه الأنظمة في بناء تلك المواقف. فعند محاولة ايجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية يلاحظ وجود بعدين لهذه المشكلة، أحدهما واقعي **(ايجابي)** Positive، والآخر **معياري** Normative[1]. وأن تقديم أحدهما على الآخر سوف يلقي بظلاله على طبيعة القرارات المتخذة وشكل النظام المتبع لحل هذه المشكلة، وبالتالي سيحدد الموقف من الحرية الاقتصادية. كما أن علم الاقتصاد الذي ينطلق في حله للمشكلة الاقتصادية من البعد الواقعي (أو ما يعرف **بالاقتصاد الايجابي** Positive Economics) يبحث في الحقائق العلمية القائمة على أرض الواقع في المنظومة الاقتصادية، فهو حيادي مستقل عن أي موقف أخلاقي، أو هو كما عبر عنه **كينز** "أنه يتعامل مع (ما هو كائن)، وليس مع (ما يجب أن يكون)، أو:

It deals with "***what is***" not with "***what ought to be***"[2]

ومثال ذلك: قانون تناقص أو تزايد الغلة، أو قانون العرض والطلب، أو علاقة الاجور بالإنتاجية، أو علاقة الاسعار بتحرير التجارة ... الخ.

أما علم الاقتصاد الذي ينطلق في حله للمشكلة الاقتصادية من البعد المعياري (أو ما يعرف **بالاقتصاد المعياري** Normative Economics) فإنه ينطوي على المبادئ والقيم الاخلاقية، وهو ما يجعله يخرج عن اطار المسلمات الاقتصادية الفنية المجردة، بل أنه ينقاد لما ينشده المجتمع، سواءً على صعيد تحديد الأهداف أو ما يختاره من الوسائل، فهو لا يدرس ((ما هو

1) Harald Uhlig: ***Economics and Reality***, The Milton Friedman Institute for Research, USA, 2011, p2.
2) Milton Friedman: ***Essays in Positive Economics Part I - The Methodology of Positive Economics***, University of Chicago Press, USA,1970, P2.

كائن))، لكنه يدرس ((ما يجب أن يكون)) ومثال ذلك تحديد شروط حصول الفقراء على المعونات الحكومية، أو تأثير قرارات الحد من تسارع التضخم على معدلات البطالة...الخ[1].

لذا فقد نشأ عن ذلك شكلين متناقضين من هذه الانظمة:

الشكل الأول من الأنظمة ينطلق من البعد الايجابي في حله للمشكلة الاقتصادية، ويعتمد في ذلك على القوانين الطبيعية المتمثلة بقوى السوق، ويعرف اقتصادها **باقتصاد السوق** Market Economy، وهي تنادي بتقليص دور الدولة وحصره بتحقيق الأمن والنظام والعدالة، وتقوم فيها الوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات باتخاذ القرارات الهامة التي تخص الانتاج. وتشتمل القوى المحركة في هذا السوق على الاسعار والارباح والخسائر والحوافز والمكافآت، التي من خلالها تتحدد كمية الانتاج واسلوبه والتقنيات المستخدمة فيه، في بيئة يغلب عليها نزعة تعظيم الارباح وتدنية التكاليف والتسابق في كسب وارضاء المستهلك. كما تتحدد في هذا السوق قرارات الأفراد المتعلقة بخيارات الاستهلاك وكيفية انفاق وتوجيه الدخول التي بحوزتهم بمحض ارادتهم.

على النقيض من ذلك نجد أن هناك شكلٌ ثانٍ من الأنظمة الاقتصادية تنطلق من البعد المعياري في حلها للمشكلة الاقتصادية، وتعتمد في ذلك على التخطيط المركزي، فمن خلاله تستطيع توجيه الاقتصاد بما ينسجم وأهدافها المنشودة- وإن كان على حساب الحقائق والمسلمات الاقتصادية- وهي تتسم بالهيمنة الحكومية على جميع القرارات الهامة الخاصة بالإنتاج والتوزيع، وتعرف **بالاقتصادات المركزية الموجهة** Command Economies. في هذه الانظمة الاقتصادية تُحكم الحكومة قبضتها على معظم وسائل الانتاج، كما تمتلك وتدير العمليات الانتاجية في أغلب المشروعات و الصناعات، وهي في ذات الوقت المسؤولة عن توظيف العمال وتحديد كيفية ادائهم لوظائفهم، كما انها تقرر الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد الاقتصادية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وكذلك توزيع الناتج الاجتماعي أفراد المجتمع.

1) D. Wade Hands: ***The Positive-Normative Dichotomy and Economics***, University of Puget Sound, Tacoma - Washington, USA, 2009, pp.2-8.

لكن الواقع المعاصر يشير إلى عدم وجود تطبيق لأي من هذين الشكلين المتطرفين بصفة مطلقة، إذ ثبت بالتجربة فشل السوق - بمفرده – في توفير حل كفوء للمشكلة الاقتصادية، سواءً على صعيد الانتاج والتخصيص أو التوزيع، مثلما فشل التخطيط في أن يحل محل السوق في توفير مثل ذلك الحل. لذا نجد توجه جميع المجتمعات نحو العمل بنظام **الاقتصاد المختلط** Mixed Economy، الذي يجمع بين كلا الشكلين.

مما سبق يمكن أن نخرج بنتيجة مفادها أن مفهوم الحرية الاقتصادية يتألف من معنيين: الأول **سلبي**، وهو ذو دلالات عملية واضحة والتي تتمثل بتحييد دور الحكومة في القرارات الاقتصادية الهامة. والآخر **ايجابي**، وهو يشتمل على مضامين يصعب تحديدها وتختلف ضروراتها باختلاف الزمان والمكان، تلك المتمثلة باعتماد تحقق هذه الحرية واستمرارها على تدخل الدولة وتنظيمها لتلك الحرية. إذ لا يمكن أن يستقيم مفهوم الحرية الاقتصادية دون تضمينه هذين المعنيين، كما لا يمكن تصور تطبيق ناجح لهذه الحرية دون تفعيل أثر هذين المعنيين في الممارسة العملية. لكن للأغراض البحثية تم الاصطلاح على اعتماد ما ذهب اليه معهد فريزر في تعريف مفهوم الحرية الاقتصادية والتقيد بمحدداته.

ثانياً: الحرية الاقتصادية قبل الثورة الصناعية:

السبب من التقسيم على هذا الأساس، بضم المراحل التاريخية التي سبقت الثورة الصناعية في سلة واحدة، يعود إلى أن النشاط الاقتصادي في جميع هذه المراحل كان لايزال بسيطاً ولمّا يصل إلى المستوى من التعقيد الكافي لاستقلال عناصر الانتاج عن بعضها، إذ أنه يشتمل في معظمه على الانتاج الحرفي ذو الطابع الفردي، والعامل غالباً ما يكون هو نفسه صاحب العمل، مما يعني عدم تبلور ونضج علاقات الانتاج، وبالتالي فإن الجدل حول الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة قد بدأ يأخذ مداه الحقيقي في المرحلة التالية لها. وحتى في أوج الدعوات الليبرالية المنادية بالحرية وعدم تدخل الدولة فإنها كانت تعبر عن دوافع سياسية أكثر من كونها تعكس وعياً اقتصادياً. لكن هذا لا ينفي أهمية النتاج الفكري لهذه المراحل في تكوينها العمق الفلسفي والتجريبي الذي استند اليه الوعي البشري تجاه مفهوم الحرية الاقتصادية في المراحل اللاحقة.

١. الحرية الاقتصادية في الحضارتين اليونانية والرومانية:

نبدأ بالحضارة اليونانية للإغريق، فقد كان لكل من افلاطون وتلميذه أرسطو مواقف معينة تجاه الحرية الاقتصادية، إلا اننا لا يمكن أن نبني تصوراتنا على أساس الفهم الحديث لهذا المفهوم. فعندما يقرّ **افلاطون** (٤٢٨-٣٤٨ق.م) الملكية الفردية لطبقة المنتجين ويمنعها عن طبقتي الجنود والحكام فإنه ينطلق من دوافع أخلاقية تهدف إلى العدالة، وهذه العدالة لديه هي الاساس في نشوء الدولة. وحين يدعو إلى التخصص في العمل وتقسيمه على أساس الحرفة، فأن الغاية منه هي تحقيق النماء في الخيرات التي يجب أن ينعم بها أهل المدينة جميعا، ولا يهدف إلى تحقيق التراكم في الثروة بالمفهوم الرأسمالي، بل أن كل من أفراد المجتمع يشبع حاجات الآخرين ويعيشون شركاء متعاونين. فالمجتمع مقدم على الفرد، والسعي للنماء هو وسيلة وليس غاية.

كما أننا لا يمكن أن نفسر تدخل الدولة، حسب افلاطون، بممارسة أو توجيهه النشاط الاقتصادي، فهذا النشاط لا يعدو عن كونه حرفياً، فصفة الفردية ملازمة له، والتوجيه هنا عبارة عن نصائح وتوجيهات. لكن الصورة الأوضح للتدخل تجري في مجال إغاثة الفقراء وحث الأغنياء على مساعدتهم، وبالتالي فإن دولة بهذه الكيفية لا يمكن توصيفها إلا (بالخيالية) تنسجم وفلسفة أفلاطون المثالية.

معظم الكلام السابق ينطبق (بمغزاه وليس بتفاصيله) على **أرسطو** (٣٨٤-٣٢٢ق.م)، لكن ميزته الأبرز عن استاذه افلاطون هو اعتقاده بالقانون الطبيعي. إذ أن أرسطو بدعوته للتسليم بالقانون الطبيعي قد وضع اللبنة الاولى في أساس الليبرالية الاقتصادية، فقد فضل الملكية الخاصة على العامة لأن كل الفرد بطبيعته – حسب أرسطو- يحب ذاته ويسعى إلى تنمية ملكيته، فيزداد الانتاج وتزدهر الأمة (وهو يشبه إلى حد ما المبدأ الذي انطلق منه آدم سميث فيما بعد). ومع ما تحمله هذه الأفكار من إيحاءات تشير إلى اعتقاد أرسطو بأهمية الحرية الاقتصادية، إلاّ أنه، وفي مواقف أخرى، يبين وجوب تدخل الدولة، ويتضح ذلك - على سبيل المثال – من خلال اقراره مبدأ الدفع (الضرائب) مقابل الخدمات العامة، فقد كتب أرسطو في مقطع مشهور "لقد قدمت أثينا للعامة من الناس دخلاً وافراً،...، لقد تمت إعالة أكثر

من ٢٠،٠٠٠ رجل من الضرائب"[١]، كما أنه أقرّ تقييد هذه الحرية، من قبيل تحريمه للفائدة وانكاره للاحتكار باعتباره سلوك (غير عادل)، وهذا بحد ذاته يكشف عمّا ينطوي عليه الفكر الأرسطي من إدراك لمفهوم الحرية الاقتصادية بشقيه السلبي والايجابي.

كما تميز ارسطو عن افلاطون بتطويره لتفسير نشوء الدولة من الاقتصار على البعد الأخلاقي ليدخل في النطاق السياسي. فالهدف من تشكيل الدولة لديه يتعدى مسألة اشباع حاجات الفقراء والتكافل الاجتماعي لتصل إلى تحقيق غايات أسمى تخص مصير الأمة السياسي والاقتصادي، فقد كان إقراره وتبريره استرقاق الأجانب يحمل بعداً سياسياً واقتصادياً، وبالتالي فهو يعطي الدولة دوراً أكبر فاعلية وأكثر واقعية مقارنة بأفلاطون.

أما في عهد الرومان فإنه لطالما عرف عن الامبراطورية الرومانية انشغالها بالمشكلات الاقتصادية، إلا أن تدخلها في بعض النشاطات الاقتصادية، كإنشاء المرافئ أو توسيعها وإعادة الخدمات اليها، لم يعني سيطرتها على تلك النشاطات، بل حافظت على حريتها[٢]. فقد تم إعطاء الصفة المطلقة للملكية الفردية وجعله أحد المبادئ القانونية، ومنع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي إلاّ للضرورة القصوى، وهو النهج الذي تبناه فيما بعد الطبيعيين.

وكان من بين مفكريهم البارزين **شيشرون** Cicero (١٠٦-٤٣ق.م) و **سنيكا** Seneca (٤ق.م-٦٥م)، وكانوا معمِّمين من وجهة النظر الاقتصادية، إذ تميزوا (بالفكر القانوني) بحيث تسربت روح القانون إلى الدراسات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اعتقادهم بالقانون الطبيعي الذي أعطوه صفة الدوام والعمومية، وهو القانون الذي سبقهم اليه أرسطو.

٢. الحرية الاقتصادية في العصور الوسطى:

لقد شهدت القرون الاولى من هذا العصر حالة من التراجع على صعيدي النتاج الفكري والانجاز الاقتصادي لم يكن فيها الجدل حول الحرية

١) م. إ. فنلي: ***اقتصاد العالم القديم***، ترجمة عبد اللطيف الحارس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، أبو ظبي، ٢٠١١، ص٢٦٩.
٢) انظر/ م. إ. فنلي: مصدر سابق، ص٢٥٠.
انظر أيضاً/ عبد علي كاظم المعموري: ***تاريخ الأفكار الاقتصادية***، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط١، ٢٠١٢، ص١١١.

الاقتصادية موضوعاً ذي مغزى. فالدولة ودورها، وكذلك الملكية الفردية وحريتها في اتخاذ القرار، قد أفرغا من محتواهما. فبالرغم من هيمنة مفهوم المصلحة العامة في الفكر السكولائي[1]، وأن طبيعة كل من السلطتين المتحالفتين، سلطة الامبراطور المركزية، وسلطة الكنيسة (التي تعمل بموازاة السلطة الاولى، بل تهيمن عليها- نظرياً على الأقل) تعكسان الطابع العام في سياسة الدولة، إلا أنه ليس للدولة دوراً ملموساً في الواقع الاقتصادي، ولا يمكن أن يكون لها ذلك الدور. ويعود ذلك في الأساس إلى أمرين:

الأول: هو أن الطبيعة الفردية الحرفية للإنتاج، في ظل الواقع الاقتصادي لهذا العصر، تقلل من فرص تدخل فاعل للدولة، سواءً على مستوى التوجيه أو المشاركة المباشرة حيث الاقتصاد المغلق الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المقايضة، ويفتقر إلى التجارة الداخلية، فضلاً عن الخارجية، ويقتصر على الزراعة، سيما بعد أن تلاشت الصناعات اليدوية الراقية التي كانت في عهد الرومان بزوال المدن.

الثاني: هو طبيعة نظام الدولة، إذ أنه بالرغم من وجود تنظيم هرمي - شكلي - من الحكام والفرسان وعلى رأسهم الامبراطور، ألا أن الامبراطورية عبارة عن أوصال مقطعة يحاول كل حاكم تقوية سلطته وتوسيع اقطاعياته، وهذه الاقطاعيات تسعى للاكتفاء الذاتي. لذا لا يمكن تصور وجود سياسة اقتصادية واضحة للدولة، وحتى نوع الملكية التي تتجسد بالأرض، فهي، وإن كانت تابعة من الناحية النظرية إلى الامبراطور، لكن ملكيتها الحقيقية تعود للأسياد الاقطاعيين، ويحق للفرد (العبد) الاستفادة بجزء من ناتج الأرض مقابل زراعة الباقي لصالح سيد الأرض. فلا يمكن أن نطلق على نوع الملكية صفة الخاص ولا العام، بل هي صيغة فرضتها طبيعة النظام الاقطاعي آنذاك.

٣. الحرية الاقتصادية في الفترة من عصر النهضة إلى ما قبل الثورة الصناعية.

١) للتوسع أكثر في ذلك، وبشكل مفصل، أنظر/ جوزيف أ. شومبيتر: ***تاريخ التحليل الاقتصادي***، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥١-١٥٢.

يصف **جوزيف شومبيتر** Joseph Schumpeter (١٨٨٣-١٩٥٠) آلية التغيير التي دعت للنهضة في هذا العصر في كتابه (تأريخ التحليل الاقتصادي) بقوله: "ان نشوء البرجوازية التجارية والمالية والصناعية قد غير من بنية المجتمع الأوربي وبالتالي حضارته،.. وقد اكتسبت البرجوازية القوة لتأكيد مصالحها،...والنقطة الأهم هي أن رجل الأعمال يسرب للمجتمع جرعات متزايدة من فكره كلما زاد وزنه في البنية الاجتماعية،...إذ تتسلل عادات التفكير المتميزة التي يخلقها العمل وموقفه المميز من الحياة العامة والخاصة إلى جميع الطبقات وفي جميع حقول العمل والفكر البشري...ونشوء المفكر العلماني وبالتالي العلم العلماني أحد أهم نتائجه"[١]. فالنهضة - حسب شومبيتر- كانت استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على أثر تطور النشاط الاقتصادي للمجتمع.

لقد مارست النهضة الاقتصادية والفكرية في هذا العصر دورها في صياغة الهيكل الاجتماعي الجديد الذي انعكس بدوره على الموقف من الحرية الاقتصادية. فقد برزت طبقة التجار كطبقة رائدة في المجتمع وموجهة للنشاط الاقتصادي، وعرف المدافعون عن مصالحها المذهب التجاري المركنتيلي (أو مدرسة التجاريين Mercantilism، وأصبح من مصلحة هذه الطبقة وجود دولة مركزية قوية تقضي على سيطرة الاقطاع وتحد من سلطان الكنيسة، وتكون قادرة على خلق بيئة ملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة، والنشاط التجاري بصورة خاصة، وتسن لأجل ذلك قوانين عملية بعيدة عن الدين والاخلاق. وقد كان **وليم بتي** William Petty (١٦٢٣- ١٦٨٧) أهم وأقدم اقتصادي انكليزي طور الفكر التجاري، والذي عدّه بعض المفكرين ممهداً للنظام الكلاسيكي ومؤسساً لعلم الاقتصاد السياسي.

وكذلك على صعيد السياسة الاقتصادية برز هذا التوجه في دعوة الكاتب الفرنسي **أنطوان مون كرستين** Antoine de Montchrestien (١٥٧٦-١٦٢١) في مؤلفه (اطروحة في الاقتصاد السياسي Treatise on Political Economy) المنشور سنة ١٦١٥ إلى تعزيز قوة الامة عن طريق التبادل التجاري مع دول العالم، وتراكم مخزون البضائع والذهب،

١) جوزيف أ. شومبيتر: مصدر سابق، ص١٢٧-١٢٨.

وهذا يشكل باعتقاده ذروة الفعالية الاقتصادية للدولة العصرية آنذاك. والأمة هنا يراد بها السلطة وليس السكان، فقد كان Jean-Baptiste Colbert (١٦١٩-١٦٨٣)، وزير الملك لويس الرابع عشر، يرى أن الدولة إذا ما رغبت بتحقيق الرفاه الاقتصادي فهذا لن يكون بدافع تحسين مستوى معيشة العدد الاكبر من السكان، بل من أجل توطيد السلطة الملكية(١).

ولكن هذا لا يعني الغاء دور الفرد في النشاط الاقتصادي، بل أن معظم التجاريين Mercantilism، يجعلون الملكية الفردية أساساً للنشاط الاقتصادي. وما كانت دعوتهم لتدخل الدولة إلاّ لتعزيز قوتها، التي تعدّ بدورها ـ حسب اعتقادهم ـ ضرورية لضمان استمرار التجارة وازدهارها. وهذه الدولة يجب أن تنتهج سياسة عامة تشجع على المنافسة وعلى تحقيق المصلحة الخاصة. لكن يتوجب عليها بالمقابل فرض النظام وإقامة طرق المواصلات وتنظيم الصناعة. وقد تم تصنيف هذا المذهب ضمن المذاهب الرأسمالية، لكن اطلق عليه (الرأسمالية الادارية Regulatory capitalism) في إشارة إلى الدور التدخلي الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي(٢).

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر تمكن الطبيعيون (الفيزيوقراطيون Physiocrates) من تأسيس مدرسة فكرية متمايزة(*)،وقد كان الدكتور **كيناي** Quesnay (١٦٩٤-١٧٧٤) سباقاً في تقديم تصورات وأفكار اقتصادية خصبة في ذلك العصر، ومن ثم طورها الاقتصادي الفرنسي **آن روبرت جاك تورجو** Anne Robert Jacques Turgot (١٧٢٧–١٧٨١). يستند الأساس الفلسفي لهذه المدرسة إلى فكرة القانون الطبيعي والذي يقوم بدوره على مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة. فهم يعتقدون أن المنفعة الشخصية تمثل الحافز والموجه للنشاط الاقتصادي، في حين أن المنافسة تعد محدداً إيجابياً لنطاق ما يروم الشخص تحقيقه من المنفعة

١) وسام ملاك: ***تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية***، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص٥٠، ٥٢.

٢) لبيب شقير: مصدر سابق، ص١١٥، ١٢٨.

*) يقول ماركس وهو بصدد وصفه للفيزيوقراطية "ليست الفيزيوقراطية هي المدرسة الأولى فحسب، بل هي أيضاً المدرسة الوحيدة التي كان لها في فرنسا اقتصاد سياسي صرف ومميز".

الشخصية. فهم يجسدون في سياستهم هذه مضمون العبارة (دعه يعمل.. دعه يمر) فيرفضون أي تدخل للدولة ويدعون إلى المنافسة الحرة.

ثانياً: الحرية الاقتصادية بعد الثورة الصناعية:

تمثل الرأسمالية الصناعية بداية لنشوء تشكيلة اجتماعية بعلاقات انتاج جديدة ترتكز في بعدها المذهبي على أساس تراكم رأس المال والملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وفي جوهرها الفلسفي على الحرية الاقتصادية، وقد أعطتها الثورة الصناعية أبعاداً فنية واجتماعية ساهمت في إبراز وتسريع عملية التجسيد الواقعي لمبادئ الليبرالية الاقتصادية، والنتيجة كانت إقرار البعض من هذه المبادئ، والتراجع عن البعض الآخر منها، ولايزال الجدل حول هذا الموضوع قائماً إلى يومنا هذا.

١. الحرية الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي:

يعتقد أنصار المدرسة الكلاسيكية أن من شأن الحرية والمصلحة الشخصية أن يحفزا على النمو، ذلك كونهما يؤديان إلى استخدام الموارد الاقتصادية بأكثر السبل الممكنة كفاءة بفعل جهاز الأثمان بتنظيمه لقوى السوق.

ولم تبتعد المدرسة الكلاسيكية كثيراً عن المبادئ التي جاء بها الطبيعيون فيما يخص الحرية الاقتصادية، وبالرغم من بروز أكثر من مفكر اقتصادي في هذه المدرسة أمثال **دافيد ريكاردو** David Ricardo (١٧٧٢ - ١٨٢٣) و **روبرت مالتوس** Robert Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤) في انجلترا، **وجان بابتست ساي** Jean Baptiste say (١٧٦٧-١٨٣٢) في فرنسا، إلاّ أن **آدم سميث** Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠) يعدّ الاسبق والأبرز من حيث وتحديد أطر ومبادئ الفلسفة الاقتصادية لهذه المدرسة.

لقد وظف آدم سميث Adam Smith فكرة (القانون الطبيعي) في تفسير الظواهر الاقتصادية، إذ قال "ان الاقتصاد تحكمه قوانين تفعل فعلها بعيداً عن التدخل فيه". فمن خلال الإشارات المجردة للسعر، حينما تكون الأشياء في حالة عرض وطلب في السوق، يتحرك الفاعلون وفق هذه الإشارات من أجل شراء منافعهم الإنتاجية أو الاستهلاكية، أو من أجل بيع منتجاتهم، ويندمجون بواسطة الفعل نفسه، من غير أن يكونوا واعين لهذا الفعل، داخل الشبكة المعقدة لتقسيم العمل. كما أنه يرى توافق المصلحة

الشخصية والمصلحة العامة، إذ بفضل نعمة الحرية، حسب **سميث** Smith، يستطيع الأفراد تحقيق مصالحهم الفردية، وعندما يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الفردية، ستنشأ مؤسسات وسلوكيات (قد عبر عنها باليد الخفية) توفر عفوياً قيام نظام منسجم مع الطبيعة يحقق مصلحة المجتمع على نحو أكثر فعالية مما لو كان الهدف هو تحقيق المصلحة العامة على نحو مباشر. ويسوق مثال على ذلك في كتابه (ثروة الأمم) بقوله "ليس بفضل وكرم الجزار أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية،... فأنا لم أصادف خيراً من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة"[١].

وكذلك يعتقد **سميث** Smith بأهمية تحرير التجارة على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إذ يرى أن التبادل الحر ينفع كلا الطرفين، وأنه يؤدي بهما إلى الازدهار. لهذا فهو يجد في الصرح المركنتيلي الهائل أنه قد بني على خطأ، ولذا أتى بنتائج عكسية. ويرى أن ثروة الأمة إنما تقاس بمقدار ما تخلقه من تيار السلع والخدمات (والتي تمثل الناتج المحلي الاجمالي في تعبيرنا اليوم)، وكان يرى أن السبيل لزيادة هذا التيار إنما يكون من خلال تحرير القدرة الانتاجية للأمة وليس تقييدها[٢].

ومع اعتقاد **سميث** Smith بإمكانية عمل المنظومة الاقتصادية بشكل تلقائي، إلاّ أنه يعتقد أيضاً بأنها لا يمكن أن تعمل إلاّ في جو من التنافس. لذا فهو يحذر من تدخل الدول ويعدّه المصدر الأساس للإخلال بحرية المنافسة، وذلك من خلال التمييز بين المنتجين في الضرائب أو الدعم أو السياسات الحمائية أو منح الامتيازات...الخ. فالدولة بنظره مبذرة، فهي استهلاكية غير منتجة، وتثقل المنتجين بالضرائب فتضعف التراكم الرأسمالي. ولأجل تجنب

١) آدم سميث: ***بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم***، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص٢٥.
٢) ايمون باتلر: آدم سميث، مصدر سابق، ص٢٢.

ذلك يحدد **سميث** Smith دور الدولة بمهام الدفاع وضبط النظام والبنى التحتية والتعليم والمحافظة على انفتاح السوق وحريته(*).

٢. الحرية الاقتصادية في الفكر الاشتراكي:

تنطلق المدرسة الاشتراكية في تنظيرها من مناهضتها للنظام الرأسمالي القائم آنذاك، على خلفية تفاقم تأثيراته الاجتماعية السلبية، محاولةً من مفكريها استنباط نظم جديدة مناقضة للنظام الرأسمالي ما أمكن، دون أن يتكلفوا استدعاء تأثيراتها المستقبلية الممكنة. فلم يستند التنظير لهذه النظم إلى وعي وتصور كافٍ عن ما يمكن أن يؤول اليه تطبيقها من تداعيات اقتصادية ومن ثم اجتماعية.

فالتقييم الموضوعي لأداء النظام الرأسمالي يبيّن نجاحه في تحقيق أهدافه في زيادة الانتاج والانتاجية من خلال توظيف الامكانات التي أتاحها التقدم التكنولوجي في إعادة تركيز رأس المال وزيادة رأس المال الثابت باستمرار على حساب رأس المال المتغير. وكانت روح المنافسة وحرية التجارة والجاذبية الكبيرة لحرية الملكية الشخصية التي تبناها هذا النظام قد مارست دورها في منحه القوة المحركة الذاتية والحوافز الكافية للانطلاق بالاقتصاد نحو الامام وبخطى متسارعة. بيد أن السير قدماً بتطبيق مبادئ هذا النظام قد أفرز بعض التناقضات الجوهرية التي أخذت بالتفاقم لتهدد ركائزه الاساسية المتمثلة بالحرية الاقتصادية وحرية المنافسة. هذه التناقضات التي انتابت النظام الرأسمالي، وانحرافه في الممارسة عن التصورات التي وضعها له آدم سميث قاد إلى بروز الفكر الاشتراكي ليعرب عن امتعاضه من هذا النظام الذي اكتفى بمسلمات علم الاقتصاد الواقعي في عملية التنظير ويطرح رؤيته المستندة إلى مبادئ الاقتصاد المعياري بعدّها استجابة لإرادة الشريحة الأكبر في المجتمع.

ومع أن البناء الفكري لكل من **ماركس** Marx **وانجلز** Engels قد ارتكز على أساس نقد النظام الرأسمالي، إلاّ أن أي منهم لم يقدم البديل، بمعنى لم يعطوا تحديدات حول الطريقة التي سيعمل بها الاقتصاد. لذا نجد أن

*) وهو ما وجد صداه بالفعل في واقع اقتصادات الدول الرأسمالية. (انظر: بوجين فارجا: ***رأسمالية القرن العشرين***، ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٣).

معظم الملامح التفصيلية للنظام الاشتراكي قد جاءت، في وقت متأخر عنهما، ضمن الادبيات الاقتصادية السوفيتية[١].

و يعدّ في النظام الاشتراكي كل أفراد المجتمع عمالاً لدى الدولة، ويخضع نظام التوزيع لمبدأ **"من كلٍّ حسب طاقته، ولكلٍ حسب عمله"**[٢]، ولمّا كانت ملكية وسائل الانتاج تمثل الرابط بين الانتاج، من جهة، وتعويضات عناصر الانتاج المشاركة في عملية الانتاج، من جهة أخرى، فإن شكل الملكية في النظام الاشتراكي يقضي باستحواذ الدولة على كامل الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم يتم توزيعه عبر برامج معدّة من قبل جهاز التخطيط المركزي للدولة، ومن خلاله يتم تحديد الأجور والمكافآت، وكذلك الأسعار، ضمن سقوف عليا ودنيا. كما يتم توزيع السلع الاستهلاكية على العمال حسب حاجاتهم ووفق مناهج معدّة مركزياً كماً ونوعاً، وعند عدم الكفاية تضع الدولة حدوداً للاستهلاك. ومن الطبيعي أن يؤدي الاختلاف في مؤهلات العاملين إلى تفاوت دخولهم، وهو أمر أقره النظام الاشتراكي اقتصادياً كحافز، لكنه رفضه اجتماعياً كونه مدعاةً للتمايز، الأمر الذي دعا إلى تدخل الدولة من جديد لإعادة التوزيع وتقليل التفاوت.

وقد تعرض البناء النظري الاشتراكي واعتماده على التخطيط المركزي إلى انتقادات شديدة من المدارس الفكرية المناوئة، منها النقد الذي وجهه **لودفينغ فون ميسز** Ludwig Von Mises (١٨٨١-١٩٧٣) للتخطيط المعتمد من قبل هذا النظام بوصفه باللاعقلاني، كونه لا يحتكم إلى السوق في تحديد الأسعار النسبية للموارد الاقتصادية، وبالتالي لن يتمكن من إيجاد فهرسة لندرة هذه الموارد (بعدّ السوق المؤسسة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك)، بمعنى عدم وجود معيار عقلاني للاختيار، وهذا سيقود إلى التبذير وإلى عدم إمكانية تحقيق الهدف الأساس لكل اقتصاد، وهو الانتفاع الكفوء من الموارد النادرة[٣].

وبالرغم من محاولات الكثير من المفكرين، أمثال **أنريكو بارون** Enrico Barone (١٨٥٩-١٩٢٤) إثبات عقلانية التخطيط من خلال

١) كلاوديو نابليوني: ***الفكر الاقتصادي في القرن العشرين***، تعريب: نعمان كنفاني، منشورات النفط والتنمية، بغداد، ١٩٧٩، ص١٥١.
٢) محمد باقر الصدر: ***اقتصادنا***، مؤسسة دار الكتاب الاسلامي، ط٤، ٢٠٠٨، ص٢٣٢.
٣) كلاوديو نابليوني: مصدر سابق، ص١٥١.

افتراض إمكانية التسعير وفهرسة الندرة خارج مؤسسة السوق (أي دون الحاجة إلى تبادل)، بيد أنها لم تكن لتنجح في تجاوز النطاق النظري إلى الميدان التطبيقي. كما أن ما ذهب إليه **موريس دوب** Maurice Dube من أن المشكلة ليست في كيفية الانتفاع من الموارد وإنما في كيفية تنميتها وزيادتها، لكنه في ذلك قد واجه دوراً منطقياً، إذ أن تنمية الموارد وزيادتها يعتمد على حجم التراكم، وتحقيق التراكم يتطلب كفاءة في استغلال الموارد. الأمر الذي حدا بالاقتصادي **أوسكار لانجة** Oskar Lange (١٩٠٤-١٩٦٥) إلى اقتراح مؤسسة شبيهة بالسوق تكون قادرة على تعويض آلية السوق وتجنب سلبياته في الوقت ذاته، وذلك بأن تمنح الوحدات الانتاجية، ذات الملكية العامة، فسحة من الحرية كي تتحدد الأسعار داخلها وفقاً لقوى العرض والطلب، وأن يكون هدفها تحقيق الربح (كما يحصل في سوق المنافسة)، ومن ثم يتم تثبيت هذه الأسعار، من قبل السلطات المركزية، واتخاذ القرارات التخطيطية على أساسها. لكن اقتراح **لانجة** Lange هذا لم يكن حلاً لمشكلة عدم عقلانية التخطيط، إذ مع كونه قد خطى خطوات نحو العقلانية، إلاّ أنه يؤدي إلى فقدان أهم خصائص النظام الاشتراكي المتمثلة بالمركزية. لذا فإنه يكون من الصعب وصف اقتصاد يعمل بمثل هذه الآلية بأنه اقتصاد مخطط مركزياً[١].

لقد كان في تغاضي المُنَظِّر الاشتراكي عن الكثير من المسلمات الاقتصادية والتطرف في تبسيط المشكلات الاقتصادية واختزالها بمعادلات رياضية، سبباً للكثير من الاخفاقات التي واجهت عملية التطبيق. كما أن جنوح الاشتراكية في تجاربها العملية عن منطلقاتها النظرية التي ناضل من أجلها كل من **ماركس** و **أنجلز**، وما نتج عن ذلك من سلبيات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، أعطى مبرراً كافياً للتخلي عنها من قبل معظم الدول، التي أخذت على عاتقها تجسيد الفكر الاشتراكي، كالاتحاد السوفيتي السابق والصين، والعودة ـ بشكل أو آخر ـ إلى آلية السوق في حلها للمشكلة الاقتصادية.

٣. الحرية الاقتصادية في الفكر النيوكلاسيكي (الحدّي) ودولة الرفاه:

١) انظر/ كلاوديو نابليوني: نفس المصدر السابق، ص١٥٢-١٥٥.

يـــؤمن النيوكلاســـيك Neoclassical (الحـــديّون marginalist) الأوائـل بالحريـة الاقتصـادية، ويـدعون إلـى تقلـيص تـدخل الدولـة. ويسـتند تحليلهم الاقتصـادي ـ ذو الطـابع الجزئـي الستاتيكي ـ علـى افتـراض وجـود سـيادة الملكيـة الفرديـة والمنافسـة التامـة – شـأنهم فـي ذلـك شـأن أسـلافهم الكلاسيك – إلا أنهم اختلفوا معهم في تفسير موضوع القيمة. فبعد أن عكف الكلاسـيك فـي بحـثهم، عنـد دراسـتهم للعوامـل المحـددة لقيمـة السـلعة، علـى الجانـب الموضـوعي (أي الانتـاج والعـرض)، جـاء النيوكلاسـيك ليركـزوا اهتمامهم على الجانب الذاتي (أي المنفعة والطلب). وقد أدخلوا في تفسيرهم للقيمـة فكرتـي النـدرة والاشـباع. ويرتكز التحليل الحـدي بصـورة عامـة علـى دراسة التغيرات التي تحصل في منفعة الوحدة الأخيرة من سلعة ما، جرّاء استعمال وحدات متعددة منها، وتأثير ذلك على قيمة تلك الوحدات الاخرى المستعملة، وكيفية قياس هذه التغيرات عددياً[١].

الأمر الهام هنا، والذي نبتغي التركيز عليه، هو الطريقة التي ساهم فيها ظهـور الأفكـار الحديـة فـي تحديـد الموقـف مـن تـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصادي. فقد أسست هذه الأفكار لمعايير جديدة للاختيار، بهذا الخصوص، تقوم علـى أسـاس المقارنـة بين المنـافع الحدية للإنفـاقين العـام والخـاص. ففي أطـار تحليلهم للتوازن العـام، كـان الحـديون قد طـوروا نظـريتهم، مـن كونهـا تقتصر على مفهوم المنفعة الحدية للاستهلاك، لتشمل مفاهيم أخرى. إذ أنهم، وعنـد مسـتوى معـين مـن المـوارد، وانطلاقـاً مـن افتراضـهم حالـة السـكون والمنافسة التامة، يذهبون إلى أن تعظيم الرفاه العام يعتمد على توافر عدد من "الشروط الحدية" في مجالي الانتاج والاستهلاك، ومن ثم في مجال الاقتصـاد الكلي، وهي الشروط التـي انطلق منهـا **فلفريـدو بـاريتو** Vilfredo Pareto (١٨٤٨-١٩٢٣) في صياغة أمثليته.

وبـرغم كل مـا يتصـف بـه التحليل الحـدي Marginal Analysis من طابع رياضـي كمي، والذي يحسب على علم الاقتصـاد الايجـابي، إلاّ أنـه أمتد ليشـمل تطبيقـات ذات مضـامين اجتماعيـة، تنتمـي فـي جوهرهـا إلـى علـم الاقتصـاد المعيـاري. وقد نجـح الاقتصـادي الانجليزي (الذي يعدّ بحق خليفة مارشـال) **آرثـر بيجـو** Arthur Peugeot (١٨٧٧-١٩٥٩) فـي توظيـف

١) لبيب شقير، مصدر سابق، ص٢٤٢.

التحليل الحدي لإيجاد سبل للخلاص من القيود النظرية التي وضعها الفكر الكلاسيكي حول امكانية اعادة توزيع الدخل، وذلك من خلال أفكاره التي عرضها في كتابه المنشور سنة ١٩٢٠ "اقتصاديات الرفاهة Welfare State". والذي يعنينا منها بشكل مباشر هنا مبدأ تناقص المنفعة الحدية للنقود، إذ أنه من خلاله تمكن من توفير الأرضية النظرية اللازمة لتبرير تدخل الدولة في فرض الضرائب التصاعدية، في سبيل تعظيم الرفاه على المستوى الكلي. فهو يرى **"أنه ما دام الانتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الاجراء (أي إجراء إعادة توزيع الدخل)، فإن الرفاهة الاقتصادية تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة من الاغنياء إلى الفقراء"**[١].

من هنا ينطلق الحديون المتأخرون في دعواتهم ـ في اطار دولة الرفاه ـ إلى القبول بدور الدولة الاقتصادي التصحيحي، كإعادة توزيع الدخل ومعالجة حالات فشل السوق، ما دام ذلك لا يؤدي إلى تقليل الانتاج، ولا يتضمن تهديداً لمبادئ المنافسة أو الملكية الفردية أو الحرية الاقتصادية. بل من شان ذلك أن يؤدي إلى زيادة الرفاه الكلي، ويمكن أن تكون دولة الرفاه السبيل الذي يمكن من خلاله دفع الخطر عن النظام الرأسمالي ومنعه من الانهيار.

٤. الحرية الاقتصادية في المدرسة الكينزية:

بينما كان يغلب طابع التجريد على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، جاء الاقتصادي الانجليزي **جون مينارد كينز** John Maynard Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦) ليضفي عليه سمة الواقعية. ففي الفترة التي سبقت أزمة ١٩٢٩ لم تكن "آلية السوق"، وحدها وراء إعادة التوازنات الاقتصادية في أسواق الانتاج وعوامل الانتاج، كما لم تكن بمفردها القادرة على تجاوز الأزمات المالية والاقتصادية وتداعياتها، بل أن هناك عوامل موضوعية أخرى ساهمت في تحقيق ذلك. وبتغيّر هذه العوامل الموضوعية ظلّت هذه الآلية عاجزة عن أداء مهامها بالكيفية التي تحدث عنها الكلاسيك.

فلم يتمكن التحليل الكلاسيكي من تفسير الظواهر الاقتصادية التي برزت أبان أزمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، فقد ساد العديد من الدول الرأسمالية –

١) جون كينيث جالبريت: ***تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة- العدد ٢٦١، الكويت، ٢٠٠٠، ص٢٢٩-٢٣١.

سيما انجلترا وأمريكا – ركود اقتصادي ونسب عالية من البطالة قد استمر لأمد طويل، ولم تشكل معدلات الفائدة المنخفضة حافزاً على الاستثمار، كما لم يؤدي انخفاض الأجور إلى زيادة تشغيل العاطلين من العمالة الماهرة الراغبة في العمل بالمستوى الجديد للأجور، الأمر الذي عرض النظام الاقتصادي الرأسمالي للانهيار.

هنالك أدرك **كينز** Keynes أن وسيلة الحفاظ على الرأسمالية تكمن في معالجة مشكلة البطالة، حتى لو كان ذلك على حساب زيادة معدلات التضخم وعجز الموازنة. ولم تكن لتغيب عن مخيلته صورة الشبح المخيف، الذي رسمه **ماركس** Marx، لمآل الرأسمالية وإمكانية تحولها إلى دكتاتورية، سيما بعد سقوط روسيا القيصرية على أثر الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، وتأسيس دولة الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٢٢. لذا دعا إلى التضحية بالتنازل عن الحرية الاقتصادية المطلقة وإعطاء دور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي عدّه بعض المفكرين بمثابة ثورة على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، لكنه كان لأجل بقاء الرأسمالية وليس القضاء عليها.

وقد شخّص **كينز** Keynes السبب المباشر للأزمة وحدده بما أسماه **"عدم كفاية الطلب"**، والتوقعات التشاؤمية للمستثمرين. ودعا إلى ضرورة زيادة **"الطلب الفعّال"**، وهو ذلك الحجم من الطلب الكلي الذي يصل بالعائد على الاستثمار وتوقعات المستثمرين إلى المستوى الذي يوفر لهم حافزاً كافياً لاستعادة نشاطهم الاستثماري وامتصاص البطالة[١]، **وذلك** من خلال اتباع سياسات توسعية مالية ونقدية. بمعنى أن تعمد الدولة إلى زيادة الانفاق الحكومي، الاستهلاكي والاستثماري، "الممول بالعجز" (كسياسة مالية)، من جهة، وتخفيض أسعار الفائدة من خلال زيادة عرض النقود (كسياسة نقدية)، من جهة أخرى[*]. وبذلك جاءت الأفكار الكينزية لتؤذن بدخول الرأسمالية عهداً جديداً تمارس فيه الدولة دوراً ريادياً للتأثير على مسارات كل من الانتاج والتوزيع والاستهلاك وتوجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة.

---

١) انظر/ جون مينارد كينز: ***النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود***، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٨١-٨٧.

*) يجب أن يكون تمويل الاتفاق الحكومي بالعجز وليس من الضرائب بغية تجنب حصول ما يعرف بالإزاحة Crowding Out للقطاع الخاص. أما الغاية خفض معدلات الفائدة، فذلك لتشجيع المستثمرين على الاستثمار، وخفض تفضيل السيولة (تقليل الاكتناز) لدى الأفراد، وبالتالي زيادة الطلب الكلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي.

٥. الحرية الاقتصادية في المدرسة المؤسسية:

لقد أدان **المؤسسيون** Institutionalists فكرة الحرية الاقتصادية، وفضلوا دوراً أكبر للدولة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. إذ أنهم يعتقدون بتعارض المصالح، وأن نظام اقتصاد السوق، بطبيعته، يقود إلى حالات عدم الاستقرار، ولا يمكن لقوى السوق، بمفردها، أن تقوم بمعالجة ذلك. كما أنهم يشككون في كفاءة السوق في عمليتي التخصيص والتوزيع، وينتقدون تجاهله التكاليف الاجتماعية مثل: الطاقات الإنتاجية المعطّلة والبطالة وانخفاض معنويات العاملين واستنفاد الموارد. الأمر الذي يتطلب – حسب المدرسة المؤسسية - قيام المؤسسة الحكومية بالتوفيق بين المصالح المتضاربة، وإعطاء المؤسسات، الانتاجية والعمالية، دور محوري في تنظيم الفعاليات الاقتصادية[١].

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن تطوير "المؤسسات الاقتصادية" جزء من عملية أوسع. فهي لا تقتصر على المؤسسات الانتاجية، بل تتعدّاها لتشمل قواعد السلوك والتصرف التي لها طابع العموم والاستمرار، وبما أن هذه المؤسسات لا تفتأ تتغير، فإن علم الاقتصاد يجب أن يتغيّر باستمرار. وجاءت أعمال **جون كينيث جالبريث** John Kenneth Galbraith (١٩٠٨-٢٠٠٦) تجسيداً لخصائص هذه المدرسة، وله عدة نظريات، من أبرزها ما يتعلق بسلوك المستهلك وسلوك المنشأة.

فنظريته حول سلوك المستهلك تتضمن عدم سيادة المستهلك، إذ أن تفضيلاته - حسب **جالبريث** Galbraith - تنقاد وفقاً لرغبة المنشآت المنتجة تحت تأثير شركات الدعاية والاعلان. كما أنه يرى أن اهتمام الناس بالسلع الخاصة (السيارات مثلاً) أكثر من اهتمامهم بالسلع العامة (الطرق على سبيل المثال)، سيؤدي إلى قصور في توزيع الموارد للسلع العامة، عندها ينبغي تدخل الدولة لإعادة التوازن. أما نظريته حول سلوك المنشأة، فإن **جالبريث** Galbraith يذهب إلى أن إدارة المنشأة، بهيكلها الفني، تسعى إلى تحقيق أهدافها بالتوسع في حجم الانتاج، وليس إلى تحقيق هدف المساهمين في تعظيم الأرباح، إلاّ بالمستوى الذي يضمن رضا هؤلاء

١) مدحت القريشي: مصدر سابق، ص٢٢١-٢٢٥.

المساهمين، وتوفير عوائد محتجزة كافية لأغراض الاستثمار والنمو[١]. وبالتالي فإن تفسير سلوك المنشأة باستهدافها تعظيم الأرباح في النظرية النيوكلاسيكية، يصبح مجافياً للواقع[٢]. لذا فإن **جالبريث** Galbraith يدعو المجتمع، ومن خلال الحكومة الممثلة له، إلى تشكيل مؤسسات تعنى بمتابعة الاسعار والاجور، وجعلها تسير بالاتجاه الذي يخدم الصالح العام. كما يدعو الحكومة إلى القيام بإعادة توزيع الدخل من خلال بعض السياسات الضريبية، والسيطرة على رواتب المدراء باعتماد بعض الاجراءات الادارية. لكنه في ذات الوقت يدعو إلى تشجيع منشآت القطاع الخاص على الاندماج لزيادة قدرتها التنافسية، فهو يعدّ المنشآت الكبيرة مؤسسات تمثل نواة المجتمع الرأسمالي الجديد[٣].

٦. الحرية الاقتصادية عند تيارات الكلاسيك الجدد (New Classical):

إذا كان محور الجدل بين الكلاسيك والكنزيين يدور بصفة أساسية حول مدى إمكان تمتع الاقتصاد بقوى تصويب ذاتية فعالة قادرة على تحقيق النمو والاستقرار، وفرص تدخل الدولة للمساعدة في هذا التصويب، فإن الجدل التالي بين الكنزيين والنقوديين، وفي ظرف قد أصبح فيه تدخل الدولة أمراً واقعاً، لا يناقش أصل هذا التدخل، وإنما يدور حول أيّ مجالات التدخل أكثر كفاءة كي يتم تطبيقه.

ففي المحاولات الاولى لمعالجة أزمة ١٩٢٩، وفي بيئة تحكمها الرؤية الكلاسيكية، أدى تطبيق الأفكار الكينزية، عبر التدخل الحكومي والخروج عن إطار هذه الرؤية، إلى النجاح في توجيه القيم الحقيقية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالاتجاهات المرغوبة. إلاّ أن استمرار الحكومة في تطبيق السياسات الاقتصادية خلال العقود التالية، وبنفس النمط، قد أضعف من فاعليتها. إذ استطاع كل من المؤسسات الانتاجية والمؤسسات العمالية والأفراد، أن يكسب من الخبرة ما يكفي لفهم، والقدرة على توقع النتائج التي

١) عبد الفتاح بوخمخم: ***نظريات الفكر الإداري - تطور وتباين أم تنوع و تكامل***، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي في جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ٢٠١٢ ص١٦.

٢) ولأجل تحقيق ذلك يمكن أن تلجأ ادارة المنشأة إلى تحديد السعر خارج نطاق المنافسة، أو من خلال استهداف مستوى الانفاق على الاعلان الذي يعظم الايرادات ضمن قيد المستوى الأدنى المقبول من الأرباح. وقد حلل الاقتصادي بومل Baumol ذلك بشكل واضح في موديل خاص به Baumol's Model، انظر:

D. N. Dwivedi: ***Microeconomics- Theory and Applications***, Dorling Kindersley, New Delhi, India,2006, PP.411-414.

٣) مدحت القريشي: مصدر سابق، ص٢٣٣-٢٣٤.

ستترتب عليها، والتعرف على أساليب التكيف معها. كما أن الفسحة الزمنية مكنت هؤلاء، بنضالهم التشريعي، من امتلاك الأدوات القانونية اللازمة للتعامل مع هذه السياسات، وامتصاص زخمها، وبالتالي إفراغها من محتواها وحصر تأثيراتها على القيم الاسمية دون الحقيقية.

وهذا ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى التشكيك بفاعلية التدخل الحكومي على النمط الكينزي، لكنهم لا ينكرون ـ كما بيّنا ـ ضرورة وجود هذا التدخل بشكل من الأشكال، بل يؤمنون بأنه لا يمكن للأنظمة المالية والنقدية أن تدار بصورة ذاتية مستقلة. وقد تعددت الرؤى حول الكيفية يمكن أن يكون فيها التدخل أكثر كفاءة في تحقيق النمو والاستقرار.

٧. الحرية الاقتصادية بعد ازمة الرهن العقاري في ٢٠٠٨.

لقد جاءت الأزمة المالية في ٢٠٠٨ لتمنح النزعة التدخلية للدولة دوافع جديدة، وقد جرى تشبيهها، في شدتها وتأثيراتها، بأزمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، لكن علاجها باتباع الوصفة الكينزية لم يكن ممكناً، وذلك لتباين الظروف الموضوعية في كل من الحالتين. ففي ظل العولمة والمتغيرات الجديدة للتنافسية العالمية، فإن تأثيرات السياسة المالية التوسعية في جانب الطلب، على غرار النهج الكينزي، لن تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد حسب مبدأي المضاعف والمعجل الكينزيين، بل يمكن أن تجد طريقها إلى اقتصادات أخرى لشركاء تجاريين ذو قدرة تنافسية أعلى. كما أن أعباء الديون المنزلية الثقيلة، وتشديد شروط الائتمان يعمل على قمع كل من العرض والطلب على هذا الائتمان، ويجعل تأثير معدلات الفائدة المنخفضة الناجمة عن السياسة النقدية التقليدية تأثيراً محدوداً.

لذا تطلب الأمر من الدولة تدخلاً كبيراً ودوراً حاسماً، يعيد للأذهان التوجهات الكينزية، لكن بسياسات جديدة مغايرة. فقد تضمنت خطة "أوباما Obama"، الذي يعدّ من دعاة استخدام التنظيم الحكومي، إجراءات فورية، وخطط استراتيجية. وكانت الهدف من الاجراءات الفورية استعادة ثقة المستهلكين والشركات بالمؤسسات النقدية، بصورة خاصة، والاقتصاد، بصورة عامة، من خلال توفير السيولة الكافية(*)، والاستخدام الفوري

*) فقد تم ضخ (٧٥) مليار دولار للاقتصاد، كدفعة أولى، كما تحتفظ الخطة بمبلغ (٤٥) مليار دولار إضافية من الحوافز التي يمكن حقنها في الاقتصاد بسرعة في المستقبل إذا استمر الاقتصاد في التدهور.

لوسائل التحفيز الفعالة التي لا تتطلب خطوات إدارية مطولة، وتهدف إلى توفير الإغاثة الفورية المؤقتة للناس الذين في حاجة ماسة لذلك[1]. كما شملت الخطة مزيج من زيادة الضرائب على الأميركيين الأكثر ثراء، والاستثمار في عدد كبير من الخدمات العامة، مثل البحث العلمي والبنية التحتية وإصلاح نظام الرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم...الخ. أما الأهداف الاستراتيجية للخطة فكانت ترمي إلى تعزيز الاقتصاد الأمريكي من خلال تخفيض عجز الموازنة والعجز التجاري، وزيادة حصة الفرد من GDP، وتخفيض معدلات البطالة.

وكان "أوباما Obama" ـ ومنذ الاسابيع الاولى لتوليه الرئاسة - قد عوّل بشكل كبير، في تحقيق أهداف الخطة، على نشاطات البحث والتطوير والاختراعات، وكذلك زيادة الاهتمام بمرافق التعليم لجميع المراحل، والتركيز على التدريب ورفع المهارة وفقاً لحاجة سوق العمل، ودعم الصناعات التحويلية، ومنحها التسهيلات الائتمانية والتخفيضات الضريبية، لاسيما المشاريع الصغيرة، إذ أن الأخيرة – حسب الخطة – توفر فرصتي عمل من كل ثلاث فرص على مستوى الاقتصاد. وكذلك تشجيع الصادرات من خلال إزالة الحواجز الجمركية وفقاً للاتفاقات التجارية البينية.

وقد انطلق "أوباما Obama" في خطته من فكرة مفادها أن رفع "الانتاجية Productivity" يعدّ بمثابة مفتاح الحل، والأداة المناسبة لتحقيق أهداف الخطة التي تم وضعها. فمن خلال رفع الانتاجية يمكن زيادة القدرة التنافسية، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد والشركات، مما سيترتب على ذلك زيادة الصادرات وتقليل الواردات (تخفيض العجز التجاري)، وكذلك زيادة الاستخدام وارتفاع الحصيلة الضريبية (تخفيض معدلات البطالة وعجز الموازنة). لكن تحقيق كل ذلك – حسب "أوباما Obama" - يعتمد على ما يمكن انجازه على صعيد البحث والتطوير والاختراعات والمستوى المهاري والعلمي للعاملين والمتعلمين، وهو يعدّ ذلك ضرورة اقتصادية وليس ترفاً.

1) The White House: ***Economic Report of The President 2014***, Together With The Annual Report of the Council of Economic Advisers, U.S. Government Printing Office, Washington, 2014, p.26.

وتعد السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها لمواجهة تداعيات أزمة الرهن العقاري أحد النماذج العملية لتدخل الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، فقد تمكنت الحكومة، حسب التقرير السنوي: (Economic Report of The President 2014) من تحقيق نسبة كبيرة من أهداف الخطة[١]. ولعل الأمر اللافت من ذلك هو إعادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سن العمل إلى مستوى ما قبل الأزمة في حوالي أربع سنوات، بينما استغرق الأمر ١١ عاما في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير، كما تم خفض صافي الواردات ٣٠% خلال نفس المدة[٢]. ويؤكد هذا النموذج الدور الحاسم للمؤسسات الحكومية – إذا ما تم بناؤها على أسس سليمة - في عملية تصحيح المسار الاقتصادي للاقتصادات الحرة، لاسيما عند مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.

٨. الحرية الاقتصادية ـ حصاد التأريخ.

مما سبق يمكن أن ندرك بأن الحرية الاقتصادية– مفهوماً وتطبيقاً – لا يمكن تقييمها بشكل مجرد، بل أن ذلك يتعلق بالمنظور الذي تلاحظ من خلاله. فالحرية الاقتصادية تشكل جزءاً متأصل في كلٍ مجتمعي، يتبعه في خصائصه، ويعكس تناقضاته، وما تلك المدارس الفكرية المختلفة إلا مصداقاً لذلك. وبنظرة اقتصادية بحتة، فإن تحقيق الغايات الاقتصادية المنشودة من تطبيق نظام الحرية الاقتصادية متوقف على مدى تكافؤ الفرص وسيادة المنافسة، وهو أمرٌ قد يكون ممكناً – نظرياً على الأقل – في الاقتصادات البدائية، بيد أنه يصبح بعيد المنال في الاقتصادات المتقدمة. لكن إذا ما أخذت ببعدها الانساني، فإن تحقيق هذه الغايات سيتمثل في مدى قدرة النظام على تعظيم الرفاه، ليس الفرد فحسب، بل لجميع أفراد المجتمع. وعلى فرض أن المنافسة تقود إلى الكفاءة في التخصيص، والنمو، والاستقرار، والعدالة في

1) See/ Klaus Schwab, World Economic Forum: ***The Global Competitiveness Report 2013–2014***, Geneva, 2013, p.282.

- Office of Management and Budget: ***Budget of The U.S. Government***, U.S. government Printing Office, Washington, 2014, pp.1-6.
- Congressional Budget Office: ***The Budget and Economic Outlook***, CBO's Editing and Publishing Group, Washington ,2014, p.7-11.

2) See/ The White House: ***Economic Report of The President 2014***, Op. Cit, pp. 23-25.

- Barack Obama***: A plan for Jobs***, The New Economic Patriotism, Chicago – U.S.A, 2013, p.1.

التوزيع، فإن مهمة الاقتصاد تجاه المجتمع تتجاوز، في بعدها الانساني، هذه الوظائف.

فإذا كانت المنافسة، ومن خلال جهاز الأثمان، تحث على استغلال الموارد المتاحة بما يعظم الانتاج، وتعمل على فهرسة الأسعار على أساس الندرة، وعلى استنفار الطاقات الانتاجية لعناصر الانتاج بما يضمن لمالكي هذه العناصر الحصول أكبر مكافأة ممكنة، فإن هناك من يكون ـ لسبب أو آخر ـ قاصراً عن المشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي سوف يفشل هذا النظام، حتى في هذه الاقتصادات البدائية، في أداء وظيفته التوزيعية بالمعيار الانساني (تعظيم الرفاه لجميع أفراد المجتمع)، وإن نجح في أداءها بالمعيار الاقتصادي. لهذا تضافرت دعوات التكافل منذ القدم، مروراً بأفلاطون وإلى يومنا هذا.

إذن، وعلى أساس هذا التصور الافتراضي المبسط، فإن إخفاق نظام الحرية الاقتصادية والمنافسة يكمن في جانب التوزيع، عندها ينبغي حصر الجدل حول الدور المناسب للدولة في عملية إعادة التوزيع. بيد أن واقع الحال يشير إلى أن المسألة أعقد من ذلك بكثير، لاسيما بعد تطور حجم وعلاقات الانتاج، وانفصال الملكية عن خدمات عناصر الانتاج. إذ تجاوز الاخفاق وظيفة التوزيع ليشمل الوظائف الأخرى. ذلك أن الحرية قتلت المنافسة، وأن السوق قد فشل في تحديد القيم الحقيقية لجانب من التكاليف والمنافع الاجتماعية، كما فشل في تحقيق الاستقرار. هذه الاخفاقات قد ولدت القناعة لدى الكثيرين بضرورة تدخل الدولة للمساعدة في تصويب انحرافات السوق، مقابل التنازل عن مبدأ الحرية المطلقة.

ولم يكن الحال أفضل بكثير في نظام "اللاحرية الاقتصادية"، إذ أن تخليّه الكامل عن الاسترشاد بالسوق أفقده بوصلته، وأخرجه عن عقلانيته. وكانت الاخفاقات العملية سبباً كافياً للتخلي عنه.

ولعل تنوع الأوجه الاعتبارية للحرية الاقتصادية، وكذلك صفة التباين التي جبلت عليها الطبيعة البشرية قد انعكست من خلال موقف الشرائح المجتمعية المختلفة من هذه الحرية. فالتباين في المبادئ والمنطلقات، فضلاً عما أفرزه تطبيق نظام الحرية الاقتصادية من رابحين وخاسرين، قد نتج عنه مواقف عديدة مختلفة تجاه هذه الحرية وتطبيقاتها، وهذه المواقف

أصبحت، فيما بعد، محوراً للجدل الدائر بين العديد من مدارس الفكر الاقتصادي. وقد اتخذ العديد منها مواقف متطرفة، سواء في تأييدها أو رفضها، لكن غزارة التجارب العملية أظهرت العديد من الاخفاقات لدى الجانبين، الأمر الذي قاد إلى التقارب، وإلى جعل الاتجاه الفكري العام يميل إلى الاعتدال، مع مراعاة خصوصية التجارب المختلفة.

الاستنتاجات

من خلال البحث تم التوصل إلى عدّة استنتاجات، لعل أبرزها الآتي:

١. تعدّ الحرية الاقتصادية مفهوماً متغيراً، يعتمد في دلالاته الفنية لدى مجتمعٍ ما على طبيعة، ودرجة نضوج، البنية الاقتصادية لذلك المجتمع، لذا فهو مفهوم قابل للتطور باستمرار.
٢. دور الدولة في بعض أبعاده هو جزء لا يتجزأ من الحرية الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور حرية اقتصادية من دون دور فاعل للدولة يعمل على تثبيت أركان هذه الحرية ودعاماتها.
٣. لا توجد حدود مثلى للدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في الاقتصاد، بل أن هذا الدور يتوقف على مدى تمتع الاقتصاد بقوى تصويب ذاتية فعالة قادرة على تحقيق النمو والاستقرار، إذ إن الحاجة لدور الدولة يزداد عندما تكون تلك القوى ضعيفة، والعكس صحيح، وبالنتيجة فإن هذا الدور يتحدد وفقاً لمقتضيات المرحلة.
٤. بناءً على الفقرة السابقة، فإن الكفاءة في الأداء الاقتصادي قد تتحقق عبر اتباع آلية السوق في ظل واقع اقتصادي معين، وعبر زيادة التدخل الحكومي في ظل واقع اقتصادي آخر. ويمكن لهذا الوصف أن يصدق على وحدة الزمان واخلاف المكان، أو العكس، على حدٍ سواء.

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. ينبغي أن يتسم الموقف من الحرية الاقتصادية، وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، بالمرونة والواقعية بما يمكنه من الاستجابة للظروف الموضوعية ومتطلبات المرحلة.

٢. من الضروري الأخذ بالاعتبار أسس كل من الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري عند بناء القناعات والمواقف المبدئية من الحرية والاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وذلك لاستيعاب القوى والعوامل الرئيسة (المادية والاعتبارية) المؤثرة في الكفاءة الاقتصادية، وضمان عدم إغفال أو استبعاد أي منها من المنظومة الفكرية والعقيدة الاقتصادية.

٣. لابد من الشمولية في تقييم الكفاءة في الأداء الاقتصادي المتحققة في حالة معينة، إذ ليس بالضرورة أن يكون أداء نشاطات اقتصادية معينة معبراً عن مستوى الأداء الكلي، وبذلك فإن التقييمات المجتزئة يمكن أن تقود إلى استنتاجات مضللة.

٤. لمّا كانت الكفاءة هي الغاية النهائية لأي نظام اقتصادي، عندها لابد من استهدافها في عمليتي التنظير والتنفيذ على حدٍ سواء. وهذا يعني جعلها بمثابة البوصلة التي يستدل بها المعنيون بالتنظير والتنفيذ، وتقديمها على المبادئ الايديولوجية أو السياسية، وعلى هذا الأساس يمكن تكييف الحرية الاقتصادية ودور الدولة بما يحقق تلك الكفاءة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١. الإسماعيلي، سالم بن ناصر، وآخرون: ***الحرية الاقتصادية في الوطن العربي***- التقرير السنوي لعام ٢٠١٣- معهد فريزر، مؤسسة المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٣.

٢. باتلر، ايمون: آدم سميث - ***مقدمة موجزة***، ترجمة علي الحارس، منبر الحرية، الطبعة الأولى ، القاهرة، ٢٠١٤.

٣. بوخمخم، عبد الفتاح: ***نظريات الفكر الإداري - تطور وتباين أم تنوع و تكامل***، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي في جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ٢٠١٢.

٤. جالبريت، جون كينيث: ***تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة- العدد ٢٦١، الكويت، ٢٠٠٠.

٥. سميث، آدم: ***بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم***، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، بغداد، ٢٠٠٧.
٦. شقير، لبيب: ***تأريخ الفكر الاقتصادي***. مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧.
٧. شومبيتر، جوزيف أ.: ***تاريخ التحليل الاقتصادي***، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥.
٨. الصدر، محمد باقر: ***اقتصادنا***، مؤسسة دار الكتاب الاسلامي، ط٤، ٢٠٠٨.
٩. كينز، جون مينارد: ***النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود***، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، أبو ظبي، ٢٠١٠.
١٠. القريشي، مدحت: ***تطور الفكر الاقتصادي***، دار وائل للنشر، ط١، الاردن، ٢٠٠٨.
١١. لالاند، اندريه: ***موسوعة لالاند الفلسفية***، المجلد الثاني H-Q ، تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ط٢، بيروت، ٢٠٠١.
١٢. م. إ. فنلي: ***اقتصاد العالم القديم***، ترجمة عبد اللطيف الحارس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، أبو ظبي، ٢٠١١.
١٣. المعموري، عبد علي كاظم: ***تأريخ الأفكار الاقتصادية***، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط١، ٢٠١٢.
١٤. ملاك، وسام: ***تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية***، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠١١.
١٥. نابليوني، كلاوديو: ***الفكر الاقتصادي في القرن العشرين***، تعريب: نعمان كنفاني، منشورات النفط والتنمية، بغداد، ١٩٧٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية.

1. Barack Obama***: A plan for Jobs***, The New Economic Patriotism, Chicago – U.S.A, 2013.
2. Congressional Budget Office: ***The Budget and Economic Outlook***, CBO's Editing and Publishing Group, Washington ,2014.

3. D. N. Dwivedi***: Microeconomics- Theory and Applications***, Dorling Kindersley, New Delhi, India,2006, PP.411-414.
4. D. Wade Hands: ***The Positive-Normative Dichotomy and Economics***, University of Puget Sound, Tacoma - Washington, USA, 2009.
5. Harald Uhlig: ***Economics and Reality***, The Milton Friedman Institute for Research, USA, 2011.
6. Klaus Schwab, World Economic Forum: ***The Global Competitiveness Report 2013–2014***, Geneva, 2013.
7. Milton Friedman: ***Essays in Positive Economics Part I - The Methodology of Positive Economics***, University of Chicago Press, USA,1970.
8. Office of Management and Budget: ***Budget of The U.S. Government***, U.S. government Printing Office, Washington, 2014
9. The White House: ***Economic Report of The President 2014***, Together With The Annual Report of the Council of Economic Advisers, U.S. Government Printing Office, Washington, 2014.